

منوعات

MEDIA

طه المعمرى

تعز - فخر العرب

أصدر الحوثيون (جماعة أنصار الله) حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص، على مدير شركة يمن ديجيتال ميديا طه المعمرى، ومصادرة ممتلكاته داخل البلاد وخارجها، بعدما اتهموه بـ«تأييد العدوان، وتصوير أماكن التدريب والمواجهات في مأرب وتعز وعدن، ونشر

أخبار كاذبة ومغرضة»، وفقاً لتصريحات ألقى بها (المعمرى) لـ«العربي الجديد». وكانت نقابة الصحفيين اليمنيين أعلنت، الخميس، أنها «تلقت بلاغاً من مالك شركتي يمن ديجيتال ميديا ويمن لايف للإنتاج الإعلامي والبيث الفضائي، طه المعمرى، يفيد فيه بإصدار المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة في صنعا، الثلاثاء، حكماً

بإعدامه رمياً بالرصاص ومصادرة جميع ممتلكاته المنقولة والعقارية في الداخل والخارج». ودانت النقابة هذا الحكم «التعسفي» و«الجانر» الذي «يهدر حياة شخص يعمل في قطاع الإعلام ويصادر حقوقه بناء على تهم كيدية، بهدف الاستيلاء على ممتلكاته التي تم الاستيلاء عليها في فترة سابقة، عندما تمت السيطرة على محطات البث الفضائي

عبر الأقمار الصناعية، وكذا بيته وقطعة أرض وسيارات يملكها في صنعا وغيرها من الممتلكات الأخرى، ناهيك عن قيامهم بتشغيل تلك الأدوات لصالحهم». وحملت النقابة «سلطة الأمر الواقع في صنعا مسؤولية هذا التوجه القمعي»، وطالبت «بإيقاف هذه الإجراءات التي تنتهك حق الوجود الإعلامي وتبيح حقوق الآخرين».

لم تتوقف «ميثا»، منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عن تقييد وحذف حسابات الفلسطينيين ومناصريهم الذين يوثقون جرائم الاحتلال في قطاع غزة، وتحديداً عبر «إنستغرام»

«ميثا» تواصل استهداف الفلسطينيين ومناصريهم

يوسف ابو وطفة

الإبادة الإسرائيلية. أما المصور الفلسطيني محمود زقوت فيشتكي هو الآخر من عمليات الحجب المتواصلة للمحتوى الذي ينشره عبر منصة إنستغرام، سواء للفيديوهات أو الصور بالرغم من وجود متابعين بعشرات الآلاف على حسابه في هذه المنصة. ويقول زقوت لـ«العربي الجديد» إنه يعمل منذ بداية الحرب على نشر الأحداث أولاً بأول عبر «إنستغرام» من خلال منشورات أو مقاطع فيديو وصور،

9 من كل 10 صحافيين فلسطينيين طاولتهم قيود شركة ميثا

إلا أن هناك خفض وصول واضحاً وتهديداً بحذف بعض المنشورات من قبل إدارة المنصة بشكل غير مفهوم. ويوضح المصور الفلسطيني أن سياسة حجب المحتوى والتهديد بالحذف تنفذها ميثا بالشراكة مع الاحتلال الإسرائيلي والهدف من ذلك منع نشر جرائم الاحتلال الإسرائيلي وإبادته المتواصلة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ بداية الحرب قبل نحو عام. ويطالب زقوت إدارة «ميثا» بوقف الانحياز

الكامل إلى الاحتلال والسماح للصحافيين ونشطاء الإعلام الاجتماعي بنشر المحتوى بحرية من دون قيود أو إجراءات تؤثر على وصول المحتوى الفلسطيني للمتابعين من مختلف دول العالم. ويشير إلى أن منصات مواقع التواصل الاجتماعي لا تقوم بالتعامل بالسياسة ذاتها مع المحتوى الإسرائيلي الذي ينشره المستوطنون أو جنود الاحتلال بالرغم من مخالفة المعايير التي تتحدث عنها إدارة المنصة، ووجود تحريض واضح ضد الفلسطينيين في مختلف مناطق وجودهم.

وبحسب تقديرات مبادرات رقمية ومراكز متخصصة في مجال الانتهاكات الرقمية، شهد عام 2018، نحو 500 انتهاك توزعت بين حظر حسابات، وحذف محتوى وإغلاق صفحات، فيما كان عام 2019 أكثر ارتفاعاً حينما صُدم أكثر من 1000 انتهاك لحقوق الفلسطينيين الرقمية. واحتل فيسبوك المرتبة الأولى بين مواقع التواصل، مع 950 انتهاكاً شملت إزالة صفحات وحسابات شخصية أو تجميدها أو حظرها، في حين ارتفعت النسبة خلال عام 2021، إلى 1200 انتهاك في العديد من منصات التواصل الاجتماعي.

انتهاكات متنوعة

تقول المنسقة الإعلامية لمركز «صدى سوشال» المختص في مجال الانتهاكات الرقمية نداء بسومي إن شركة ميثا عدلت سياسة خصوصيتها في 14 أكتوبر 2023 بعد أسبوع من حرب غزة، المتعلقة بالمحتوى تحت عنوان «حرب إسرائيل - حماس»، وتوضح بسومي لـ«العربي الجديد» أن هذا التعديل في سياسة الخصوصية تضمن الكثير من القيود للمحتوى على صعيد الصحافيين ولم يقتصر التعديل على مرة واحدة في ما يتعلق بسياسة الخصوصية، بل قامت الشركة بتعديل السياسة 4 مرات بين أكتوبر وديسمبر/كانون الأول 2023. وتشير إلى أن الفترة الأخيرة شهدت تراجعاً في حجم الانتهاكات إلا أنه لم يكن بسبب تغيير في السياسة العامة للمحتوى، بل كان لعدة أسباب منها إدراج بعض الكلمات المنشورة في المحتوى باعتبار أنها من المسموح في النشر مثل كلمة «شهيد» بناء على قرار مجلس الإشراف في فيسبوك، بالإضافة إلى كلمة «فلسطين من البحر للبحر»، وتلفت المنسقة الإعلامية لصدى سوشال إلى أن من بين أسباب تراجع ذلك أن ميثا لم تعد المنصة الأساسية للنشر المتعلق بالمحتوى الفلسطيني، وبات هناك اتجاه نحو منصة «إكس» و«تليغرام» بالإضافة إلى اتجاه ميثا نحو سياسة عدم إظهار التقييدات للصفحات الإخبارية بوضوح وإبقائها غير معلنة للمشرفين ومالكي الصفحة والحسابات.

وبحسب بسومي تعرض نحو 45% من الصحافيين لانتهاكات رقمية علاوة عن تعرض 9 من بين كل 10 أفراد من الصحافيين تعرضوا لنوع واحد من أنواع الانتهاكات الرقمية بناء على استطلاع أجره مركز صدق سوشال مطلع العام الجاري. وتبين أن هناك بعض الأحداث التي شهدت عمليات تقييد واضحة للمحتوى الخاص بالصحافيين مثل عملية اغتيال هنية بالرغم من تغطية الصحافيين لها في إطار صحافي بالإضافة إلى التوثيقات المتعلقة ببعض الأحداث مثل مجزرة الخيام في مواصي خانينوس ورفح قبل شهرين ووثق مركز صدق سوشال خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب الماضيين أكثر من 650 حالة رقابة وحذف للمحتوى الداعم لفلسطين خلال هذه الفترة. في المقابل، سُمح بانتشار واسع لمحتوى تحريضي إسرائيلي، خاصة في ما يتعلق بالضفة الغربية ومدینتي جنين وطولكرم، إلى جانب التضييق على الصحافيين والناشطين الذين رُشحو لجوائز عالمية.



فلسطينية بعد استشهاد زوجها بصف إسرائيل في غزة، 28 سبتمبر 2024 (ملاي جاد الله/الناظور)

انحياز إلى المحتوى العبري

في حين تملك «ميثا» نظاماً لقياس جودة الإشراف على المحتوى الخاص بها بعدة لغات، ومن ضمنها العربية، لا تملك نظاماً مماثلاً للغة العبرية. بحسب وثائق داخلية نشرتها «ذا غارديان» في أغسطس/آب الماضي، يعود غياب الإشراف المنهجي على المحتوى العبري على منصات الشركة إلى غياب خاصية الترجمة الآلية ونقص المشرفين البشريين الناطقين بالعبرية. من ثم تتم الرقابة على المحتوى العبري «عند الضرورة»، على العكس من عملية الرقابة على المحتوى العربي الذي يتبع نظاماً أكثر منهجية. وفي رأي موظف سابق في «ميثا» هذا التناقض يعني أن الشركة تراجع المحتوى باللغة الرسمية لدولة الاحتلال مراجعة أقل منهجية من اللغة الرسمية للفلسطينيين، مما يعني إفرافاً في الرقابة على المحتوى باللغة العربية.

تمثل المنشورات المكتوبة بالعربية، التي يتحدث بها نحو 10 ملايين شخص، نسبة صغيرة جداً مقارنةً بالمنشورات المكتوبة باللغة العربية التي يتحدثها قرابة 400 مليون شخص. مع ذلك العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع يفرض على «ميثا» بذل مزيد من الجهد في الإشراف على محتوى منصات العبرية، بحسب المنتقدين. مع العلم أن الاتهامات الموجهة إلى الشركة بمحاولة إسكات الرواية الفلسطينية تعود إلى فترة سابقة على السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وهو أمر أُنقِطه تحليل مستقل أجري عام 2022 بتكليف من «ميثا» نفسها. كشف التحليل أن نظام الإشراف الخاص بها قد عاقب المتحدثين باللغة العربية بصورة متكررة أكثر من المتحدثين بالعربية خلال عملية «سيف القدس» في مايو/أيار 2021. كما حظرت أنظمة الرقابة الآلية المحتوى باللغة العربية بمعدل «أعلى بكثير» من المحتوى باللغة العبرية.

في حين تملك «ميثا» نظاماً لقياس جودة الإشراف على المحتوى الخاص بها بعدة لغات، ومن ضمنها العربية، لا تملك نظاماً مماثلاً للغة العبرية. بحسب وثائق داخلية نشرتها «ذا غارديان» في أغسطس/آب الماضي، يعود غياب الإشراف المنهجي على المحتوى العبري على منصات الشركة إلى غياب خاصية الترجمة الآلية ونقص المشرفين البشريين الناطقين بالعبرية. من ثم تتم الرقابة على المحتوى العبري «عند الضرورة»، على العكس من عملية الرقابة على المحتوى العربي الذي يتبع نظاماً أكثر منهجية. وفي رأي موظف سابق في «ميثا» هذا التناقض يعني أن الشركة تراجع المحتوى باللغة الرسمية لدولة الاحتلال مراجعة أقل منهجية من اللغة الرسمية للفلسطينيين، مما يعني إفرافاً في الرقابة على المحتوى باللغة العربية.

تمثل المنشورات المكتوبة بالعربية، التي يتحدث

